

نجد أن سياسة الصندوق للتمويل تتمثل في الدور التمويلي حيث يقوم الصندوق بتقديم القروض القصيرة والمتوسطة للدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها فترغب في إعادة جدولة ديونها الخارجية نتيجة الصعوبات التي تواجهها . أما بالنسبة للتكليف المطلوب أو المضمون بسياسات التثبيت فنجد مجرد أن تطلب احدي الدول قرضا يبدأ الصندوق التباحث معها بخصوص برنامج التثبيت الذي سيتم إتباعه وهو الأمر الذي ينتهي عادة بقيام الصندوق بإعداد (خطاب نويا) تقوم الحكومة المعنية بتوجيهها عليه . هذا الخطاب يتضمن السياسات التفصيلية التي سيتم إتباعها وهي تدور عادة حول المحاور الأساسية التالية :-

أولاً :-

إتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة (زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة بدرجات متقاربة) .

ثانياً :-

إتباع سياسة نقدية وائتمانية انكماشية عن طريق الحد من زيادة اكتمال القرض خاصة من الحكومة والقطاع والصادرات .

ثالثاً :-

تحديد المعاملات الخارجية بإلغاء الاتفاقيات الثابتة وعدم زيادة الضرائب الجمركية علي الواردات والصادرات .

رابعاً :-

تحديد سعر الصرف وإلقاء الرقابة علي الصرف الأجنبي مع تخفيض قيمة العملة الوطنية كحافز علي زيادة الصادرات .

خامساً :-

تشجيع رأس المال الفردي المحلي بوضعه الضمانات والامتيازات التي تشجع التوسيع في الاستثمار وكذا إقرار حرية تحديد الأرباح .

سادساً :-

تطوير أسواق المال المحلية والقوانين التي تحكم تأسيس الشركات والتعامل في الأسهم والسندات

الصندوق إذ يضع هذه الشروط فانه يتطلب أن تتم انجازات ملموسة في تعديد الاقتصادية في الدولة المقترضة كشرط لتقديم الدفعة أو الشريحة التالية للقروض إليها وذلك في حالة الاتفاقيات التي يغطي أكثر من سنة حيث أنها لا تستطيع الاستمرار للحصول علي موارد ه مالم تستمر في تنفيذ السياسات المذكورة هكذا نجد أن نتائج التكيف يستهدف الصندوق منها عند إبرام اتفاقيات التثبيت وقيام الدولة المقترضة بإتباع سياسات التكيف المقترضة وان تتمكن الدولة المدينة في تحقيق إصلاح ملموس في الأداء الاقتصادي يؤدي إلي تحسن موقف مدفوعاتها الخارجية وزيادة قدرتها علي تحمل أعباء الديون الخارجية فضلاً عن الحد من القروض الجديدة التي تحصل عليها الصندوق . وكان الصندوق بذلك يري إن عجز موازين المدفوعات وارتفاع المديونية

الخارجية للدول النامية من مظاهر اختلال مؤقت يمكن علاجه بفرض سلامة التشخيص والعلاج من خلال برنامج التثبيت مدته عام أو ثلاثة أعوام علي الأقل . علي أن المرحلة تمثلت في انتقادات شديدة وحادة وجهت للصندوق بخصوص تشدده بفرض السياسات التي ينبغي علي الدولة إتباعها لحل مشاكل مدفوعاتها ومديونياتها الخارجية وعلي الأخص الفشل الذي منيت به برامج الصندوق في البرازيل والجامايكا وكثير من الدول الأفريقية . أما بخصوص الصندوق والديون وإعادة الجدولة قد أدت سياساته بكثير من الدول النامية إلي رفض الحصول علي موارد الصندوق وتفضيل الحصول علي القروض من البنوك التجارية حيث لا توجد شروط مماثلة لما تتعرض له عند تعاملها .

استطاعت هذه الدول الحصول علي قروض خاصة من الأسواق المالية الدولية بأسعار وفائدة متسعة ولأجل استحقاق أقل الأمر الذي انعكس في زيادة كبيرة في حجم مديونياتها الخارجية وفي أعباء خدمتها وفي زيادة القروض قصيرة الأجل . إلا إن الأوضاع الاقتصادية والدولية بما يسودها من كساد نسبي وسياسات حمائية من جانب معظم الدول الرأسمالية المتقدمة أدت إلي انخفاض عائدات الدول النامية من العملات الأجنبية ومن ثم ازدياد عجز موازين مدفوعاتها وتفاقم مشكلة المديونية بصورة أكبر وهنا يكون ترددي الموقف وقد نشأ أصلاً عن ممارسات عدم تبرئة الدول المدينة بما فيما يتعلق بزيادة أسعار الفائدة وتكون مشكلة الديون الخارجية للدول النامية قد وصلت إلي طريق مسدود اسمه إعادة الجدولة .

ثانياً :- مجموعة البنك الدولي

إذا كان صندوق النقد الدولي يهتم في الأصل بمشاكل الأجل القصير فإن البنك الدولي أنشئ عام 1945 ليهتم بمشاكل التنمية و التعمير وهي تلك المشاكل التي لاتحل إلا في الأجل طويل الأمد وتتكون مجموعة البنك الدولي من ثلاثة مؤسسات تمارس أنشطة تمويلية بمعايير مختلفة فمثلاً هناك البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتنظيمه عروض من تنظيم صندوق النقد الدولي خاصة بالنسبة للتصويت والانتخاب من ناحية أولي

توقعات القروض والمنح من مختلف مصادر التمويل الأجنبية خلال الفترة (90-97)

مصادر التمويل الدولية	90	91	92	93	94	95	96	97	المجموع
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	10,4	-	12	-	10,6	-	-	-	33,4
برنامج الأمم المتحدة الإتصافي	-	-	-	43	-	-	-	12	55
صندوق الأمم المتحدة للسكان	-	-	-	-	-	-	-	314	214
هولندا	-	-	-	-	-	-	-	58	517
صندوق الأمم المتحدة للأطفال	-	-	-	-	-	-	-	16,6	16,6
برنامج الغذاء العالمي	-	-	-	-	-	-	-	6	610
منظمة الصحة العالمية	40,8	26,8	40,3	-	-	-	-	-	67,1
بنك التنمية الإفريقي	7	26,5	12	3,6	20,4	-	-	4	89,1
بنك التنمية الإسلامي	0,5	10	-	-	-	-	-	-	37
صندوق التنمية الأوربي	-	0,1	-	-	10,2	-	-	-	0,6
صندوق ابوظبي	20	-	10,2	10,2	-	1,5	33	-	64,9
صندوق الأوبك	118	-	-	-	-	-	-	-	20
ألمانيا	2,3	-	-	-	-	-	-	-	1,8
إيطاليا	8,8	9,1	5	2	-	-	-	-	4,18

16,7	-	-	-	-	-	-	8	0,9	فنلندا
1,7	-	-	-	-	-	-	0,9	4,5	الدنمارك
4,5	-	-	-	-	-	-	-	55,7	كندا
86,1	-	-	-	-	-	17,6	12,7	6	اليابان
16,9	1,3	3,6	-	-	-	6	-	-	الصين
4,5	-	-	-	-	-	4,5	-	-	باكستان
25	-	-	-	-	-	25	-	-	كوريا الجنوبية
10	-	-	-	-	-	-	10	-	اندونيسيا
593	48	36,6	1,5	43,2	58,8	142,6	104,1	157,7	الجملة

الجدول أعلاه يوضح نفقات القروض والمنح للتنمية من مختلف مصادر التمويل الاجنبيه خلال الفترة من 1990-1997 حيث بلغت كمية القروض والمنح في هذه الفترة حوالي 593,6 مليون دولار . نلاحظ القروض قد تناقصت بصورة كبيرة خلال السنوات القصيرة حيث تقلصت من 158 مليون دولار عام 1990 إلى 48 مليون دولار عام 1997 .

المبحث الثاني

المبادرات الدولية ومعالجة مشكلة الديون الخارجية

منذ بروز أزمة الديون الخارجية في أوائل الثمانينات وتأثيرها السلبي على الدول المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل القومي تحسنت أوضاع الدول المدينة متوسطة الدخل القومي بصورة جيدة وهذه الدول استطاعت الاستفادة من الدعم الحاسم للمجتمع المالي الدولي الذي تم تقديمه في شكل تنفقات وإعادة الجدولة لنادي باريس وتركيبات الدين إلى الرصيد تحت مظلة خطط برادي وبرامج مقدي المدعوم من المؤسسات المالية متعددة الأطراف .

وقد أثبتت هذه الأدوات كاليات فعالية للسماح لهذه الدول في تطبيق علاقاتها مع الجهات الأجنبية الدائمة وتواصل نموها الاقتصادي بشكل مستديم إلا أن السنوات الأخيرة شهدت عودة دخول هذه الدول التي تأثرت بحدة أزمة المديونية الخارجية إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية .

أما الدول الفقيرة ثقيلة بالدين ومعظمها من إفريقيا جنوب الصحراء والتي من بينها السودان قد استمرت في إيجاد صعوبة في مقابلة التزاماتها الخارجية هذه الصعوبات يمكن إرجاعها إلى خليط من العوامل المعقدة تشمل :-

- الصراعات والحروب الأهلية .
- عدم القدرة على استمرار تنفيذ الموجهات الكلية والإصلاحات والتعديلات الهيكلية
- سياسات الإقراض كثير من الجهات المانحة خاصة القروض بأسعار فائدة تجارية وفترات سداد بسيطة .
- فقدان السياسات الرشيدة لإدارة الدين .
- ضعف الحيطه والحزر في إدارة هيكل الأموال للدين الخارجي .
- الاستمرار في اعتماد الدول الفقيرة الثقيلة للديون خاصة الزراعية .

وبالرغم من إن هذه الأزمة لم تأتي فجأة وإنما ظهرت في أوائل الثمانينات حيث انفجار الأزمة والركود الاقتصادي العالمي ورغم الذي عانت منه هذه الدول نتيجة الاختلافات في الهياكل الاقتصادية الضعيفة والمتخلفة ولعدم قدرتها على ترقية الاستثمارات الاقتصادية المنتجة

في مواجهة استراتيجيات الدول الصناعية والتكنولوجية المتقدمة في فرض نظام اقتصادي عالمي جديد يخدم مصلحة طويلة أمدى بعد انهيار نظام النقد الدولي في عام

1971 م

ورغم الجهود المبذولة دوليا لمقاومة أعباء الدين منذ نهاية السبعينات لمواجهة هذه الأزمة وتخفيف حثتها دخلت الدول الفقيرة والمجتمع المالي الدولي الذي يشمل الدائنين في نادي باريس والدائنين خارج نادي باريس على المستوى الثنائي

والمؤسسات المالية و الدولية متعددة الأطراف في العقد الماضي في الإقبال علي تنفيذ آليات برامج تقليدية لتحقيق وليس إلغاء حدة أعباء الدين لهذه الدول عن طريق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واتفاقيات إعادة الجدولة .

وبعد وصول الجهات الدائنة لقناعة بان برامج إعادة الجدولة لن تحل مشكلة الديون الخارجية للدول المدينة بصفة عامة والدول الأكثر فقرا بصفة خاصة بتدرجات كمحاولة الوصول إلي حل جزري لهذه المشكلة فبدأت بمبادرة (تورنتو) المعدلة والتي تنص علي إعفاء 30 % وإعادة جدولة المتبقي ثم (تورنتو) المعدلة والتي تعفي 50 % وإعادة جدولة المتبقي ثم مبادرة (نابولي) بإعفاء 67 % وإعادة جدولة المتبقي أو مبادرة الدول الفقيرة الأقل ديناً .

المبحث الثالث

تجارب السودان في معالجة مديونيته الخارجية

دخل السودان في تجارب في معالجة مديونيته الخارجية بالتوقيع علي لربعة اتفاقيات لبرامج إعادة الجدولة خلال الفترة من 1979 - 1984 م مع دول نادي باريس واتفاقية واحدة لإعادة التمويل مع البنوك التجارية العالية عام 1980 م ومنذ عام 1984 م بدا الانحسار الفعلي للعون الأجنبي ورغم الوصول إلي قمته عام 1984 م إلي (19,7) دولار أمريكي أي عند بداية فترة حكم الديمقراطية الثالثة للبلاد والتي بدا معها انتشار ظاهرة الفقر في البلاد واتساع دائرته . وقد خرج السودان من هذه التجارب بحقيقة أن هذه المعاملات لا تؤدي إلي تخفيض الدين الخارجي بل إلي مضاعفته فقد ارتفع الدين الخارجي من 7,2 مليار دولار في عام 1983 م إلي 20,3 مليار دولار أمريكي عام 1998 م حيث تزايدت نسبة الديون إلي الصادرات من 652 % في عام 1983 م إلي 1488 % في عام 1998 م ولذلك انحصرت المعالجة في تأخير الاستحقاق مع الزيادة في عبء الدين بإضافة الفوائد المستحقة بأصل المبلغ ليصبح مبلغ واحد ويعتبر كله دين يضاف إلي ذلك ارتفاع المبالغ فيه بأسعار الفائدة وقصر مداها الزمني بالإضافة إلي تكاليف مادية باهظة ومصاريف اضافية ناتجة عن تعبئة وسائل بشرية ومادية بخدمتها . وقد صاحب هذه التطورات السلبية توقف انسياب القروض والعون الخارجي وعدم دعم برامج إعادة الجدولة وتمويل إضافي لدفع عملية الاستثمار وزيادة الإنتاج والتصدير لتحقيق توازن بين ميزان المدفوعات من ناحية وتمكين الدول المعينة من تصفية ديونها من موارد حقيقية اضافية بل عن طريق برامج اقتصادية عنيفة وغير اجتماعية وخصم علي الضروريات ووقف الصرف علي مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنيات الأساسية المرتبطة بها وتحقيق فوائد ايجابية خاصة في ظل تنامي وانحسار العون الأجنبي للبلاد منذ أواسط الثمانينات

الرؤى السودانية لمعالجة مشكلة المديونية :-

استدان السودان خلال العقود الماضية خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينات مبالغ ضخمة وصل أصل الديون في جملته حتى نهاية عام 1998 م حوالي 11 مليار دولار وأصبحت هذه المبالغ واجبة السداد علاوة علي الفوائد العادية والفوائد الجزائية المترتبة عليها حيث يبلغ المجموع الكلي للالتزامات (الأصل والفوائد) حوالي 20 مليار دولار حتى نهاية عام 1999 م وبدون الوصول لحل مشكلة الديون ويتوقع أن يتفاقم لتصل إلي حوالي 35 مليار دولار عام 2005 م ثم إلي 75 مليار

دولار عام 2015 م والجدول التالي يوضح حجم الديون بنهاية عام 1999 م والذي يتضح من خلاله عدم جدوى الوسائل التقليدية في حله .
التزامات السودان الخارجية كما في نهاية ديسمبر 1999 م (بلايين الدولارات)

البيان	الأصل	فوائد	فوائد جزئية	الجملة
المؤسسات الدولية والإقليمية (تضم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ، والإسلامي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد العربي)	3,9	0,8	0,5	4,3
دول نادي باريس (تضم أمريكا ، استراليا ، كندا ، هولندا ، اليابان ، انجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، سويسرا ، الدنمارك ، النمسا ، النرويج وإيطاليا)	3,5	1,4	1,9	5,8
دول غير أعضاء في نادي باريس) بقية دول التعاون الثنائي والمؤسسات المالية التابعة لهذه الدول (البنوك التجارية الأجنبية تسهيلات مودرين	3,5	0,8	3,1	6,4
	1,7	1,2	-	2,9
	0,7	-	-	0,7
الجملة	11,3	4,2	4,5	20,0

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المبادرات المتاحة لحل مشكلة المديونية :-
هنالك مبادرتان رئيسيتان يمكن للسودان من خلالهما الوصول لحل نهائي لمشكلة الدين وهما مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين (HIPC) وبرنامج الحقوق المتراكمة (RAP) صندوق النقد الدولي .
مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين :-

Highly indebted Poor Countries :-

تعتبر هذه المبادرة احدث المبادرات العالمية والتي صممت بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 1996 م واشترك فيها العديد من المؤسسات الدولية . تأتي هذه المبادرة بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون الدول الفقيرة حيث تهدف المبادرة إلى خفض ديون الدولة التي تنطبق عليها شروط هذه المبادرة خلال فترة زمنية محددة إلى المستوي الذي يمكنها من تحمل عبء الدين دون الحاجة لمساعدة خارجية (sustainable debts) وتتميز هذه المبادرة بشموليتها إذ يشترك فيها كل الدائنين (المؤسسات الدولية ودول نادي باريس والمصارف التجارية) وبالرغم من أن الفترة المقدرة لخروج الدولة من عبء المديونية ست سنوات إلا أن هذه الفترة يمكن أن تقتصر بصورة كبيرة حسب كل دولة إلى جانب تحسين شروط المبادرة لتتوافق من الإسقاط الكامل للدين إلى زيادة نسبة الإسقاط .

تبدأ المبادرة في الفترة الأولى بإعفاء 67 % من ديون دول نادي باريس ودول التعاون الثنائي الاخرى والمصارف التجارية وجدولة المتبقي علي فترات طويلة أكثر من 20 عاما مع فترة السماح 6 سنوات في حالة استمرار عبء المديونية بعد المرحلة الأولى يتم إعفاء آخر من نفس المجموعة ليصل إلى 80 % من الدين مع دخول المؤسسات الدولية لمنح نفس المعاملة لليونها باستخدام صندوق مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالدين حيث تشترك المؤسسات الدولية التالية في هذا الصندوق (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، بنك التنمية الإفريقي ، البنك الإسلامي للتنمية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، صندوق التنمية الترويجي ، بنك الاستثمار الأوروبي ، المجموعة الأوروبية ، صندوق النقد العربي وبنك التجارة التفضيلية) ومؤخرا بدأت مجموعات الضغط الدولية المتمثلة في المنظمات الطوعية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكثير من المنظمات المؤثرة في المؤسسات الدولية تطالب بتعديل هذه المبادرات للإسراع بإخراج الدول ذات المديونية العالية من عبء الدين وقد أمنت اللجنة الوسيطة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية للبنك الدولي ووزارة مالية الدول الصناعية علي ضرورة التعديل وتم تكليف إداري البنك والصندوق الدوليين بتقديم دراسات حول تلك المقترحات الخاصة لتعديل الفترة الزمنية لإعطاء مرونة أكثر عند التطبيق إلى اجتماع قمة الدول الصناعية في كولون بألمانيا في يونيو 1999 م يحتوي تطوير هذه الآلية الهامة في توفر الموارد المالية لمقابلة تكاليف إعفاء الديون .

ورغما عن إن مبادرة تخفيض الديون تبدو من الوهلة الأولى جيدة وتهدف إلى تخفيض الدين إلى 80 % من القيمة الصافية من الدين وأيضا بوصول الدين إلى المستوي المستدام لذا قد اقتنعت الدول الدائنة بعجز عن معالجة الأزمة ونتيجة لهذه

القناعة تبني رئيس وزراء ألمانيا ونائب الرئيس الأمريكي بمبادرة عرضت في اجتماع مجموعة السبع لتفعيل دور المبادرة وخرجت بالآتي :-

- تسريع الوصول إلى نقطة النهاية في أسرع وقت ممكن واختصار حدة التنفيذ .
- تخفيض شروط الأهلية وذلك لتخفيض النسبة التي تحدد مستوي استدامة الدين .
- زيادة نسبة الإعفاء إلى 90 % وقد تزيد إذ كانت حالة الدولة تستدعي ذلك وأثبتت التجارب التنفيذية الفعلية من أن الفقر في الدول الثقيلة المديونية يعتبر من اقوي القوي المقاومة لتنفيذ البرامج وفي مقاومة قدرة هذه الدول علي الاستمرار في الوفاء بأصل التزاماتها المقررة في مقاومة القضاء علي المشاكل الاجتماعية المختلفة .
- تمثل الإستراتيجية الجديدة المعدلة لتخفيض الفقر في دول (HIPC S) في إطار الربط لتخفيض الدين وتخفيض الفقر .
- أن تقودها أو تنفذها الدولة وتقوم بتطويرها بشفافية مع القاعدة العريضة من المجتمع المدني والمانحين الرئيسيين وبنوك التنمية الإقليمية علي أن ترفض لأهداف تنمية دولية قابلة للقياس لمراقبة التقدم .

إعادة التأكيد على أهمية (HIPCS ENHANCED) التشجيعي وفق المبادئ المرشدة للمبادرة منذ بروزها بحيث تشمل :-

- إضافات لتخفيض المديونية (DEBEREFIEF)
- صيانة التكامل المالي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف
- المشاركة في التكاليف على أساس واسع و متساوي
- موافقة نادي باريس لزيادة تخفيض ديونها تحت مظلة الإطار التشجيعي بمنحها لمزيد من التخفيضات للدين بشرط القيمة الحالية إلى 90% أو أكثر إذا اقتضى الأمر على القروض التجارية بجانب التخفيضات الإضافية على العون التنموي الرسمي (ODA) و إلى الشطب الكامل على المستوى الثنائي
- الدعم على المستوى الثنائي من أجل مقابلة المتطلبات التنموية للمبادرة التشجيعية فهذه الترتيبات التنموية تحتاج أن تؤخذ في الاعتبار في الاجتماعات القادمة للجنة (ENTER. INT)
- توافر البنية السياسية و الالتزام لبدء تنفيذ المبادرة حتى يمكن للدول المؤهلة أن تتحصل على التخفيضات على الديون داخل إطار برامج تخفيض الفقر الجديد
- و على ضوء الوضع الحرج للديون السودانية الخارجية فإنه من الضروري ذكر النقاط التالية :-

عملياً فإنه من غير الممكن في المدى القصير بدء عملية السداد لخدمات أعباء الديون الخارجية المستحقة أو فوائدها أو أصولها نتيجة لتجاوز قيمتها للموارد المحلية المتاحة للبلاد و بما أن الشروط المطبقة تتفاعل مع أزمة الديون الحرجة للدول المتقلبة بالدين تشق مع المبادئ الأساسية للنظام الدولي الجديد فإن هذه الشروط وضعت لخدمة أهداف سياسية أكثر من الأهداف الإنسانية أو الحقيقية

الخاتمة

تعد أزمة المديونية القضية الاقتصادية الأولى التي أثارت قلق المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث تؤثر أزمة المديونية سلباً على الاقتصاد من حيث الموارد المتاحة و النمو الاقتصادي و الاجتماعي ، فاعتماد الدول النامية على القطاع العام في توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الشاملة في الوقت الذي لم يكن القطاع الخاص جاهزاً لتولي هذه المسؤولية الكبيرة قد تطلب من تلك الحكومة التوسع في الإنفاق الجاري و الرأس مالي إلى مستويات في أكثر الأحيان تفوق حصيلة إيراداتها الأمر الذي أستوجب عليها الاقتراض من الأسواق الخارجية و المؤسسات الدولية الإقليمية و قد ترتبت على التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول النامية في النصف الأول من الثمانينات و التي تجسدت في ارتفاع أسعار الفائدة و بطء النمو الاقتصادي العالمي و العجز في ميزان المدفوعات و سوء الإدارة الاقتصادية للموارد الأجنبية في بعض الأحيان و بروز متأخرات في المديونية الخارجية مما أدى إلى إلغاء عبئاً كبيراً على اقتصادياته و زاد من أهمية و خطورة إدارة و سياسة الدين الخارجي فيها كما أكد على ضرورة توجه تلك الدول المثقلة بالديون للاستفادة من المبادرات الدولية سواء في مجال الإعفاء الكلي أو الجزئي للديون أو إعادة جدولتها أو الحصول على مساعدات إضافية لحل مشاكلها الاقتصادية أو الوصول إلى التنمية المستدامة

النتائج والتوصيات

الأزمة الاقتصادية